بسبب تشديد السياسات النقدية العالمية وزيادة في أسعار الفائدة الأمريكية

«الوطني»: الأسواق الناشئة شهدت صعوبات مالية في الآونة الأخيرة

أوضح تقرير اقتصادي للبنك الوطني أنه على مدى الأشهر القليلة الماضية، شهدت العديد من الأسواق الناشئة هروب رأس المال، بسبب تشديد السياسة النقدية العالمية، وارتفاع أسعار الفائدة الأميركية، وتعزيز الدولار الأميركي، وعدم اليقين والتوترات الناتجة عن النزاعات التجارية. وقد كانت أكثر الدول تأثرا تلك التي تمتلك أساسيات اقتصادية ضعيفة وتعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي.

ومن بين تلك الدول، تأثرت تركيا والأرجنتين بشدة من الضغوط على العملات، نتيجة ضعف ثقة المستثمرين. وقد تكون حدة تدهور عملاتهما سببا في انتشار العدوى إلى الاقتصادات الناشئة الأخرى، بما في ذلك الدول ذات الأساسيات الاقتصادية الأفضل، مثل الهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا والفلبين وغيرها.

في حالة تركيا، سبق أن أدت المخاوف بشأن زيادة العجز في الميزانية و الحساب الجاري بالإضافة إلى القلق السياسي، إلى انخفاض الليرة في 2013–2014، ولكنها تلقت في الثالث عشر من أغسطس ضربة شديدة، خسرت على إثرها حوالي 20٪ من قيمتها في يوم واحد، ومنذ ذلك الحين، بقيت قيمة الليرة غير مستقرة متأثرة بالأخبار الاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى خسارة أكثر من 40٪ في قيمتها منذ بداية العام.

أما الأرجنتين، فلديها تاريخ طويل من الأزمات الاقتصادية، كما أنها خاضت على مر السنين عدة تحديات مثل التضخم المرتفع (والتضخم المفرط) وضغوط سعر الصرف. وبعد فترة من الهدوء النسبي عقب انتخاب الرئيس ماكري في عام 2015، ساهمت مؤخرا مجموعة من العوامل الخارجية والمحلية السلبية في التأثير على ثقة المستثمرين، بما في ذلك تشديد السياسة النقدية وانخفاض إيرادات التصدير بسبب سوء الانتاج الزراعي، وذلك في ظل عجز مالي ضخم في الحسابات الخارجية والجارية. وفي شهر أبريل، بدأ المستثمرون ببيع الأصول الأرجنتينية المقومة بالدولار، مما أدى إلى انخفاض سعر الصرف بنسبة 50٪ منذ بداية العام.

العامل المشترك بين تركيا والأرجنتين

بينما تعرض كلا البلدين للصدمات الخارجية التي لم يكن لهما دورا فيها، إلا أنهما يشتركان في عدد من المشاكل الاقتصادية الداخلية، التي ساهمت في ضعف عملتيهما. إذ لدى كلا البلدين نسبة كبيرة من الديون الخارجية ذات فترات استحقاق قصيرة الأجل نسبياً، وعجز كبير في الميزانية العامة والحسابات الجارية الخارجية، بالاضافة إلى ضعف الإدارة الاقتصادية.

العجز المزدوج والدين الخارجي الكبير: لدى كلا البلدين عجز كبير في الميزانية وعجز في الحساب الجاري (عجزان توأمان). في الأرجنتين، لطالما كان العجز المالي الحكومي هو السبب الرئيسي في عدم التوازن الكبير في الحساب الجاري الخارجي. ورغم أن السلطات كانت تحاول تخفيض عجز الميزانية على مدى السنتين إلى الثلاث سنوات الماضية، كانت وتيرة التعديل أقل مما توقعه المستثمرون. وفي الوقت نفسه، حدثت زيادة حادة في الاقتراض بالدولار لتمويل العجز، مما زاد من سهولة تعرّض البلد لأي تغير في تصورات المستثمرين.

أما في تركيا، تم تمويل العجز في الحساب الجاري عن طريق قروض خارجية كبيرة والتي كان من السهل الحصول عليها في ظل انخفاض كلفة الدين في الأسواق العالمية، في الوقت نفسه، ساهمت السياسة المالية التوسعية في زيادة معدل النمو بأكثر من 7٪ في العام الماضي، مع استمرار ضعف عجز الميزانية.

وقد تراكمت الديون الأجنبية في كلا البلدين، مع اختلاف طبيعة الدين: حيث شكل الدين الحكومي نسبة أكبر في الأرجنتين، بينما يمثل دين القطاع الخاص الحصة الأكبر في تركيا. وتشير التقديرات إلى أن قيمة سداد الدين للقطاع الخاص في تركيا على مدى الاثني عشر شهرا القادمة تبلغ نحو 180 مليار دولار. ومع انخفاض قيمة الليرة، فإن سداد هذا الدين يضع الكثير من الضغوط على البنوك وعلى العديد من الشركات الكبيرة المديونة بالدولار أو باليورو. وقد بدأ قطاع الشركات بالإحساس بوطأة الدين والتعرض لبعض الصعوبات في سداد ديونها في الوقت المناسب. وعلاوة على ذلك، ارتفعت تكلفة الإنتاج بالعملة المحلية بسبب ارتفاع تكلفة الواردات، الأمر الذي له اثر سلبيا على الاقتصاد.

وبالتي انكشاف المستثمرين الأجانب في الأسواق الناشئة جزئيا نتيجة بحثهم عن عوائد أعلى. ففي الوقت الذي كانت فيه أسعار الفائدة في أميركا والاتحاد الأوروبي منخفضة أو حتى سلبية، بدأ المستثمرون في التوجه نحو الأسواق الناشئة ذات العوائد الأعلى، ولكن دون أخذ الحذر. وهذا لا يعفي المقترضين من حقيقة أنهم مسؤولون عن المخاطرة بتأثرهم بالديون الخارجية. وتعريض أنفسهم إلى «توقف مفاجئ» محتمل لتحول في ثقة المستثمر.

التضخم المرتفع: ارتفع التضخم بشكل حاد في كلا البلدين، حيث أدت الانخفاضات الأخيرة في قيمة العملة إلى تفاقم الوضع مع توقع استمرار ارتفاع التضخم. ففي الأرجنتين، ارتفع التضخم إلى أكثر من 30٪ في يوليو، بينما بلغ حوالي 18٪ في تركيا. وأدى معدل النمو المرتفع في تركيا العام الماضي (7.5٪)، الناتج عن السياسة المالية التوسعية وأنشطة القطاع الخاص الممولة بالاقتراض الأجنبي إلى اقتصاد محموم ومعدلات تضخم عالية لم يتم التعامل معها على الفور. ولقد تركزت أنشطة القطاع الخاص في مجال العقارات، مما أدى إلى وفرة المعروض وانخفاض الأسعار، الأمر الذي زاد من حالة الضعف القائمة.

كيف تعامل البلدان مع هذه الصدمات؟

قبل الإجابة على هذا السؤال، تجب الإشارة إلى أنه على الرغم من أن انخفاض قيمة العملتين هو مظهر من مظاهر المشاكل الاقتصادية الأعمق (مع استثناء الصعوبات السياسية والصدمات الخارجية)، إلا أنه سيكون من الصعب في هذه المرحلة حل هذه المشاكل قبل إعادة الهدوء إلى أسواق الصرف الأجنبي.

وقد استجاب البلدان للصدمات بشكل مختلف ولكن انتهى الأمر بنفس النتائج: مزيد من انخفاض قيمة العملة. فقد اتخذت السلطات الأرجنتينية إجراءات استباقية فور ظهور أولى بوادر المشاكل وذلك لتجنب حدوث أزمة شاملة. وتعريض بتبني سياسات نقدية ومالية بتشددة، وبعد فترة وجيزة طلبت المساعدة من صندوق النقد الدولي. من ناحية أخرى، فشلت تركيا في بذل جهود حثيثة لمعالجة الأزمة مباشرة والاستجابة بشكل مناسب للضغط التضخمي.

استجابة الأرجنتين: كانت استجابة الأرجنتين استجابة تقليدية. وبينما كان ذلك مناسبًا على صعيد الطرق المستخدمة، إلا أنه تم اتخاذ التدابير تدريجيًا مع تزايد الصعوبات بعد كل محاولة فاشلة لتخفيف الضغط على سعر الصرف، إذ لم يساعد ذلك. وقد تضمنت الإجراءات المتخذة: في البداية رفع البنك المركزي أسعار الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس تليها 300 نقطة أساس أخرى في غضون أسبوعين ثم بمقدار 675 نقطة أساس، وفشلت كل زيادة في تخفيف الضغط على البيزو. بعد ذلك، أعلنت الحكومة عن انخفاض هدف عجز الموازنة الأساسية لعام 2018 من 3.2٪ إلى 2.7٪ من الناتج المحلي الإجمالي، والذي جاء إلى حد كبير نتيجة خفض الإنفاق الرأسمالي وخفض في أجور القطاع العام.

ومع عدم اقتناع المستثمرين، استمر البيزو في الهبوط. وفي أوائل مايو، أعلن الرئيس الأرجنتيني أن المناقشات ستبدأ مع صندوق النقد الدولي، الذي كان سريعا جدا في الاستجابة، وتوصل إلى حزمة دعم كبيرة بقيمة 50 مليار دولار تهدف إلى استعادة الثقة في الأسواق وتقليل الضغط على ميزان المدفوعات. ولتحقيق هذه الأهداف، تم الاتفاق على بعض الإجراءات المالية الإضافية للفترة 2018–2019، إضافة إلى ما أعلنته السلطات، مثل تخفيض الدعم وحساب الأجور، وكذلك خفض الإنفاق على السلع والخدمات والإنفاق الرأسمالي، وبالإضافة إلى تخفيض التحويلات وبيع الأراضي المملوكة للحكومة. إذ تهدف هذه التدابير في نهاية المطاف إلى خفض العجز في الحساب الجاري. ولكن حتى مع هذه الحزمة الشاملة، استمرت مخاوف المستثمرين. ونتيجة لذلك، وفي أعقاب طلب الرئيس ماكري الاستعجال بالمدفوعات المرتبطة بخطة الإنقاذ التي قدمها صندوق النقد الدولي والبالغ قيمتها 50 مليار دولار، كشف عن برنامج تقشف يستند إلى مجموعة من التدابير، حيث تشمل زيادة الضرائب على الصادرات (تدبير مثير للجدل للغاية) وتخفيض عدد الوزارات بأكثر من النصف بهدف القضاء على عجز الموازنة الأولية للسنة المقبلة (من 1.3٪ المتفق عليها في إطار برنامج صندوق النقد الدولي). وفي الوقت نفسه، أرسل وزير ماليته إلى واشنطن لإجراء مزيد من المحادثات مع صندوق النقد الدولي من أجل التسريع المحتمل للمدفوعات في إطار البرنامج المتفق عليه وربما زيادة شاملة في الحزمة المالية.

استجابة تركيا: توقع المستثمرون من البنك المركزي التركي رفع أسعار الفائدة للحد من التضخم، إلا أن البنك قاوم ذلك نتيجة ضغوط من الرئيس أردوغان الذي يعتبر معدلات الفائدة المرتفعة مصدر كل المشاكل. ولكن الضغوط السلبية على الليرة وارتفاع التضخم إلى مستويات قياسية، دفعا البنك المركزي لمعالجة الوضع، حيث فاجأ الأسواق برفع الفائدة (سعر إعادة الشراء لأسبوع واحد) بواقع 635 نقطة أساس لتصل إلى 24٪ وذلك في الاجتماع الذي عقد في الثالث عشر من سبتمبر. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة الليرة بواقع 4٪ مقابل الدولار. رغم ذلك، تفاجأ المحللون من تأخر البنك المركزي من الاستجابة حتى عندما خسرت الليرة نحو ربع قيمتها مقابل الدولار في أغسطس. وأرسل هذا إشارات سلبية للمستثمرين الأجانب، إذ رأوا أن البنك فقد استقلاليته (ومصداقيته)، وهو أحد الأركان الأساسية لضمان استقرار الأسعار. وفي أعقاب الهبوط الذي حدث في الثالث عشر من أغسطس في الليرة وقبل لجوء السلطات التركية لرفع الفائدة بعد بشهر من ذلك، اتخذت السلطات بعض التدابير التي لم تتمكن من مواجهة المشكلة الأساسية وذلك ، بما في ذلك:تخفيض حجم المقرضين التجاريين ووجوب التزامهم بالضوابط وتخفيف القواعد بكيفية إدارة الليرة والسيولة الأجنبية. وكان الهدف من ذلك هو ضمان الأسواق بوجود سيولة كافية في النظام لتلبية أي طلب على الليرات ولتجنب حالة الهلع على أمل أن يقلل ذلك من الضغط على العملة. ولكن هذا لم ينجح. بعد فترة وجيزة رفع البنك المركزي سعر الفائدة على القروض لليلة واحدة بمقدار 150 نقطة أساسية كطريقة بديلة لرفع سعر الفائدة الرئيسي. و لكن هذا لم يكن كافيا لتبع ذلك قرار من هيئة التنظيم والإشراف على البنوك بخفض الحد لمقايضات المقرضين إلى 25٪ من حقوق المساهمين من 50٪ وذلك في محاولة لمنع الأموال الأجنبية من بيع الليرة التركية المتعثرة على المكشوف. كما فشل هذا الإجراء في إقناع المستثمرين بجدية السلطات، حيث أنهم فسروها بأنها بديل غير ملائم لارتفاع أسعار الفائدة. وقام البنك المركزي بعد ذلك بتغيير حدود الاقتراض بين ليلة وضحاها، منهيا بذلك التمويل غير المقيد الذي كان قد طبقه في وقت سابق، مما أدى إلى تشديد السيولة بشكل فعال، لكن هذا أدى إلى ضعف الليرة.

في ثالث شار أغسطس، رفعت الحاومة الضرائب علاً الودائع بالدولار لمدة تصل إلا سنة والغاء ضرائبة 10٪ علاً الحسابات بالليرة مع فترات استحقاق تصل إلى أثر من سنة. هذا أيضا لم يكن مقنعا واستمرت الليرة في الانخفاض، حيث خسرت حوالي 9٪ في ذلك الأسبوع.

نهجان مختلفان كلاهما غير ناجح

في البداية، حاولت الأرجنتين التعامل مع الأزمة باستخدام ردود تقليدية وملائمة، مثل رفع معدل الفائدة وتضييق العجز في الميزانية وطلب الدعم من صندوق النقد الدولي. وكان من الممكن أن تكون هذه التدابير كافية لوقف الأزمة، ولكنها من حيث المبدأ لم تساعد على حل المشاكل.

وكان رد الأرجنتين في البداية مترددا إلى حد ما. في الواقع، كان هناك بعض العثرات وسوء الفهم الذي أربك المستثمرين بدلاً من تهدئتهم. إذ لم تنشر الحكومة الأرجنتينية في إعلانها الأولي عن ميزانية العام 2018 إلى تأثير أسعار الفائدة المرتفعة وانخفاض قيمة البيزو وارتفاع فاتورة الفائدة، مما أدى إلى إضعاف استراتيجية التواصل الحكومية. وعندما أعلن الرئيس أنه كان يتفاوض مع صندوق النقد الدولي لاتفاق حول برنامج دعم محتمل، وحتى في وقت لاحق عندما طلب المزيد من الدعم الفوري، لم يكن المستثمرون وعامة الناس على علم بما يحدث، مما زاد من عدم ثقتهم في قدرة الحكومة في تعديل الوضع الاقتصادي. وقد أثرت هذه العوامل أيضا على نظرة المستثمرين إلى المخاطر السيادية، كما خفضت بعض وكالات التصنيف من مستوى توقعات الأرجنتين.

كما كان ينبغي أن تساهم حزمة صندوق النقد الدولي الكبيرة لدعم الأرجنتين في طمأنة المستثمرين، لكن هذا لم يكن كافيا، ولم يتلق المستثمرون هذه التدابير الصارمة والقاسية بشكل جيد. فقد كان قرار فرض الضرائب على الصادرات ذو تبعات عكسية، حيث تشكل هذه الصادرات مصدر جيد للصرف الأجنبي الذي تحتاجه البلاد بشدة. ولم تكن الإجراءات المالية الأخرى داعمة للنمو، كما يمكن أن تؤدي إلى ركود حاد، الأمر الذي أثار الشكوك حول نجاح البرنامج.

أما في تركيا، فقد كانت استجابة السلطات غير منسقة ومتماشية مع التطورات اليومية، حيث لم تتبنى الاستراتيجيات التقليدية لمعالجة ارتفاع التضخم وانخفاض سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار. على العكس، كان هناك موقف غير تقليدي بأن أسعار الفائدة الأعلى سترفع التضخم بدلا من تخفيضه. إلى جانب ذلك، لم تضع السلطات حزمة اقتصادية شاملة تتناول الإجراءات المالية والنقدية وبعض التدابير الهيكلية المطلوبة. وبغض النظر عن العوامل السياسية ، كان الرد غير مقنع وليس من المستغرب أن نرى أن الوضع قد زاد سوءاً.

وبالنظر إلى فشل الاجراءات الأرجنتينية، استبعدت السلطات التركية تطبيق إصلاحات اقتصادية تقليدية مع عدم طلب دعم صندوق النقد الدولي، وبالتالي اتخذت موقف «لماذا يجب علينا أن نهتم؟». وفي الواقع ، قد يكون هذا الدعم غير مهما لتركيا لأن صندوق النقد الدولي عادة ما يستهدف تراكم الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي ويتعامل بشكل غير مادي مع ديون القطاع الخاص، وهو الشاغل الرئيسي في تركيا في هذا الوقت.

رسم بياني توضيحي لهبوط العملة في تركيا والأرجنتين

الأرجنتين وتركيا هما الأكثر تأثراً بهذه الصعوبات لاشتراكهما في ضعف بعض العوامل الاقتصادية والاعتماد الشديد على الديون الخارجية

الحل الجديد سيوفر تعاملات مصرفية أسهل وأكثر أماناً

بنك الإثمار و«إيزي» يعلنان خطة لإطلاق أول شبكة دفع بالبصمة في المنطقة

أعلن بنك الإثمار وشركة إيزي للخدمات المالية أمس عن خطط لإطلاق أول شبكة دفع بالبصمة في المنطقة، بدعم تمكين، حيث ستوفر للعملاء طريقة جديدة أكثر كفاءة لإنجاز معاملاتهم المالية.

ومع تطبيق هذه التقنية، فإن عملاء بنك الإثمار يمكنهم الاستغناء عن بطاقاتهم المصرفية لإنجاز معاملاتهم المالية عن طريق أجهزة الصراف الآلي واستخدام بصماتهم مع إدخال رقم سري خاص عوضا عن البطاقات لإتمام المعاملات المالية المطلوبة بطريقة أسهل وأكثر أمانا. وفي المستقبل، سيتم تطوير هذه التقنية لتشمل أجهزة نقاط البيع.

وتعليقا على هذه الخطوة، قال خالد الرميحي، الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية البحرين: «يعزز هذا التعاون بين بنك الإثمار وشركة إيزي مكانة مملكة البحرين كمركز للإبتكار في المنطقة وخاصة في قطاع الخدمات المالية، وتأتي هذه الشراكة بالتماشي مع استراتيجيتنا التي تحث على ضرورة منح الأولوية للإبتكارات التي تدعم خلق فرص عمل قيّمة في المملكة. ولطالما عرفت مملكة البحرين ببيئتها الداعمة والمشجعة والتي تشكل عامل جذب لشركات التكنولوجيا المالية والمصرفية، بما لديها من إمكانات فريدة في مجالات متخصصة مثل التمويل والمدفوعات الإسلامية، وإنه لمن دواعي فخرنا وسرورنا دعمنا للمشاريع المحلية الجديدة في قطاع التقنية المالية كالمشروع الذين نعلن عنه اليوم.»

وأشاد الدكتور إبراهيم جناحي، الرئيس التنفيذي لشركة تمكين، بهذه المبادرة قائلا: « يأتي دعم تمكين للشركات في مجال التكنولوجيا المالية كجزء من جهودنا المستمرة في دعم الشركات بمختلف مراحل نموها وتطورها وذلك لجعل القطاع الخاص مساهم أساسي وفعال للنمو الاقتصادي في مملكة البحرين.

وكلنا إيمانا بان كل من بنك الإثمار وشركة إيزي في المسار الصحيح ، وكلنا ثقة بان هذه المبادرة الاستراتيجية ستخلق تغييرا إيجابيا كبيرا في مملكة البحرين والاسواق المالية».

وأعرب خالد حمد، المدير التنفيذي للرقابة المصرفية في مصرف البحرين المركزي عن ثقته بهذه الخطة قائلا: «إن هذه الشراكة الفريدة ما هي إلا دليل على أن التكنولوجيا المالية تحقق نتائج إيجابية ملموسة وعملية، وهي تسبق مبادرات مماثلة في المنطقة وتحافظ في الوقت ذاته على سلامة التعاملات العامة وعلى صلابة النظام المالي في البحرين.»و تجدر الإشارة إلى أن شركة إيزي للخدمات المالية طورت هذه المنصة بناءً على نظام إلكتروني قوي لقراءة بصمات اليد، وهو أحد أفضل نظم التعرف على البصمة من حيث الثقة والدقة والكفاءة وتستخدم في العديد من البلدان حول العالم للتطبيقات المدنية والطب الشرعي. وتعتمد شركة إيزي للخدمات المالية على «خوارزمية تحديد الهوية» الدقيقة جداً التي منحتها العديد من هيئات تحديد المعايير أعلى درجات التكريم.

وتحدث أحمد عبد الرحيم، الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار موضحاً توجه البنك في المستقبل قائلا: «كجزء من استراتيجيتنا الرقمية، فإننا نعمل باستمرار في بنك الإثمار للاستثمار في التكنولوجيا التي توفر لعملائنا أساليب أسهل وابسط وأكثر أمانا لإجراء معاملاتهم المالية. ونحن على علم بان عملاءنا لديهم معرفة جيدة في استخدام التكنولوجيا ويتوقعون منا تطوير تكنولوجيا خدماتنا المصرفية ليحصلوا عليها دون مواجهة مشاكل تقنية، حيث أن إدخال نظام الدفع بالبصمة خطوة هامة أخرى في هذا الاتجاه. والحقيقة أننا بهذه التقنية الجديدة نعتبر روادا في القطاع المالي وهي تمثل نموذجا حيا وتاكيدا بان الابتكار وراحة عملائنا على رأس اولوياتنا في كل ما نقدمه.»ومن جانبه قال خالد الأهلي، الرئيس التنفيذي لشركة إيزي للخدمات المالية: «تبرز عمليات الدفع كاكبر مشغل فردي في سوق تقنية الدفع بالبصمة، وشركة إيزي هي أول شركة في المنطقة تطور حلول الدفع بالبصمة، والتي ستكون مستقبل الصناعة المالية.» وأضاف الأهلي: «بصفتنا شركة بحرينية ناشئة، نحن فخورون جداً أننا سنقدم هذا الحل للمرة الأولى على مستوى المنطقة انطلاقا من مملكة البحرين بالتعاون مع بنك محلي مرموق. وتجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أن تشكل طرق الدفع البيومترية لسوق المنتجات والخدمات المالية ثلث إجمالي ذلك السوق بحلول عام 2020.»

إن هذا التعاون هو ثمرة الدعم المالي الذي قدمته تمكين بدعم من مجلس التنمية الإقتصادية ومصرف البحرين المركزي، وستتوفر شبكة الدفع بالبصمة لعملاء بنك الإثمار على مراحل قريبا خلال الربع الأول من عام 2019.

البنك التجاري يختتم حملة «سفرتك على كيفك ... تذاكر وكاش وفوقها كيلو ذهب»

أعلن البنك التجاري الكويتي عن اختتام حملته التسويقية التي اطلقها خلال صيف 2018 والتي حملت عنوان « سفرتك على كيفك ... تذاكر وكاش وفوقها كيلو ذهب » والتي استهدفت أصحاب بطاقات التجاري، حيث تم الإعلان عن الفائزين الأربعة في السحب الأخير لهذه الحملة وكذلك الفائز بكيلو من الذهب.

وقد تم إجراء السحب في المركز الرئيسي للبنك بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة، إذ تم الإعلان عن أربعة فائزين بقسيمة سفر بالإضافة إلى مبلغ نقدي، حيث فاز كلا من عبدالله حضيري الهملان وصالح راكان العجمي وعبداللطيف ناصر الهاجري بقسيمة سفر بقيمة 1.750 دينار بالإضافة إلى مبلغ نقدي قدره 250 دينار، وفازت نائلة عبدالمحسن الشخص بقسيمة سفر بقيمة 2.750 دينار بالإضافة إلى مبلغ كاش قدره 250 دينار بينما فاز بجائزة الكيلو الذهب الشيخ/ سلمان حمود صباح الصباح. وقد عبر الرابحون، عند إبلاغهم هاتفيا بفوزهم، عن سعادتهم وامتنانهم للبنك التجاري الذي أتاح لهم فرصة الفوز بمثل هذه الجوائز القيمة.

وفي معرض تعليقه على اختتام هذه الحملة، قال حميد إبراهيم سلمان – المدير العام لقطاع الخدمات المصرفية للافراد « لقد دأب التجاري ومن خلال حملات وبرامج تسويقية متميزة على مكافأة عملائه من اصحاب البطاقات وذلك بمنحهم فرصة للحصول على تذاكر وكاش وفوقها كيلو ذهب» وتابع سلمان موضحا أن الحملة التي طرحها البنك في فصل الصيف والتي واكبت موسم السفر قد حققت أهدافها وساهمت في زيادة ولاء العملاء للبنك التجاري الكويتي حيث حرص البنك على تصميم هذه الحملة لمكافآتهم من خلال منحهم جوائز قيمة.

وتابع سلمان مؤكداً أن بطاقات التجاري قد أضحت الرفيق الأمثل للعملاء في الحل والترحال لما توفره من مزايا عديدة تمكن العملاء من إجراء معاملاتهم بشكل آمن وبسهولة ويسر، كاشفاً أن نصائح وإرشادات الحماية والأمان الخاصة بالسفر والمقدمة من قبل البنك لأصحاب البطاقات الصادرة عن التجاري قد هدفت في المقام الأول إلى توجيه وإرشاد العملاء عند إجراء معاملاتهم بالخارج وكذلك ضمان إنجاز معاملاتهم بسهولة ويسر وأمان. واختتم سلمان حديثه متوجها بالشكر الجزيل لوزارة التجارة والصناعة لقيامها بالإشراف على كافة السحوبات التي يجريها البنك التجاري ولكافة عملاء البنك على اختيارهم التجاري كمصدر رئيسي لخدماتهم المصرفية داعيا العملاء إلى متابعة أخبار وعروض التجاري التي يتم إطلاقها بالتعاون مع كبرى الشركات ومنافذ البيع وأماكن الترفيه، ومؤكدا أن البنك مازال بجعبته العديد من الحملات الترويجية والتسويقية لمكافأة عملائه والتي سوف يتم الإعلان عنها في حينه.